وزارة الثقافة تستعد لتسجيل أفلام سينمائية ووثائقية عن مبدعي اليمن والعادات والتقاليد اليمنية

صنعاء /سبأ:

أعلنت وزارة الثقافة أنها بصدد تسجيل أفلام سينمائية وثائقية توثق سير عدد من المبدعين والمفكرين اليمنيين، ممن لهم بصمات متميزة في المسيرة الأدبية والثقافية على المستوى المحلي والخارجي، إضافة إلى توثيق عدد من الحرف والعادات والتقاليد اليمنية وتسجيل افلام قصيرة وسياحية .

ودعت الوزارة جميع السينمائيين اليمنيين وغير اليمنيين ممن لهم أفلام وثائقية أو صور أو سيناريست عن هذه الشخصيات أو العادات والحرف والتقاليد اليمنية إرسال اعمالهم إلى ديوان عام الوزارة مع إرفاق سيرهم الذاتية وذلك بغرض توثيقها لدى إدارة التوثيق بديوان عام الوزارة.. وأوضحت انه سيتم اختيار أفضل الأعمال المقدمة لتوثيقها وكذا التعاقد مع المتميزين لتنفيذ أعمال جديدة من المجالات المذكورة سابقاً .

وأوضح مدير عام الإدارة العامة للسينما بوزارة الثقافة خالد الصباحي لوكالة الأنباء اليمنية(سبأ) أن الهدف من هذا العمل هو الاحتفاظ بالحق الفكري والإبداعي لصاحب أي عمل سينمائي ومن ثم تنفيذ أعمال سينمائية استعدادا للمشاركة في مهرجان صنعاء السينمائي الذي سيعلن عنه لاحقاً .

وأشار الصباحي إلى أن الإدارة تسعى إلى توثيق كافة الأعمال السينمائية عن اليمن الذين قاموا بتصويرها طلاب أو محترفون سواءً من الداخل أم الخارج وتوثيقها تاريخياً وكذا توثيق الأعمال الحديثة، بما يمكن من معرفة أهم الأعمال السينمائية وتاريخها وعددها وعدد السينمائيين اليمنيين والمهتمين باليمن ومعرفة تخصصاتهم المختلفة..وقال» كما سيتم أيضا قبول الأعمال التي قدمت في الجامعات كمشاريع تخرج، باعتبارها توثيق للشخصيات الأدبية والثقافية والعادات والتقاليد اليمنية».

وأكد مدير عام إدارة السينما على اهمية صناعة السينما في أي مجتمع كونها تغير مفاهيم وتدعم أفكار وسياسات، ووثيقة تاريخية هامة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ووسيلة من وسائل الاتصال تعمل على إيصال رسالة أو هدف وقيمه أخلاقية إلى كل شرائح المجتمع لما تتمتع به من سلاسة التوصيل في قالب سردي مشوق .

وأشار إلى المفاهيم المغلوطة للسينما في المجتمع اليمني حيث تلتصق بأذهان الناس بأنها بشكل مباشر تعني الانحراف ..وقال « دعونا نعتبر ان شريط السينما «كوب فارغ» قبل التصوير فيمكن لهذا الكوب علاج المريض ويمكن أن نضع في هذا الكوب سم أو خمر وكذلك حال شريط السينما» .

وأضاف» إذا تم ربط موضوع السينما بالجانب الديني ومدى مايمكن ان يستفاد من السينما في نشر الدعوة النبوية والسيرة المحمدية والكثير من السلوكيات الإسلامية كما هو في فيلم الرسالة للمخرج العالمي مصطفى العقاد وماقدمه للعالم من خلال هذا الفيلم ومدى تأثيره على كافة شرائح المجتمع المختلفة مثقفين وغير مثقفين وكذا على أفراد المجتمع الذي لايعرف الكتابة والقراءة.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية للسينما في اليمن لفت الصباحي إلى اهمية تكاتف الجهود من قبل وزارة الثقافة والكثير من صناع القرار في جميع المواقع المختلفة في الدولة لدعم وتسهيل بل والمساهمة في اصدار قرارات تساهم و تساعد في إنشاء البنية التحتية لصناعة السينما في اليمن ..لافتا الى الأهمية المؤثرة للسينما على كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والأجتماعية.

وعن الجهود التي تبذلها الوزارة لتشجيع الاستثمار في المجال السينمائي في اليمن اوضح مدير عام السينما بوزارة الثقافة ان الخطوات الاولى لتحقيق ذلك اصدار قوانين وانظمة ولوائح

تنظم عمل السينما وقانون الاعفاء الضريبي على دور العرض لمدة عشر سنوات مثلها مثل الكتاب، اضافة الى تسهيل وتذليل كافة الصعوبات والعقبات التي تعترض النهوض بالواقع السينمائي في اليمن.

وقال» كما يجب تشجيع شركات الإنتاج السينمائية الداخلية والخارجية والمشتركة وتذليل كافة المعوقات من اجل تطوير صناعة السينما في اليمن، واصدار قرار بإعفاء كل المعدات السينمائية

القادمة من الخارج ولمدة 10 سنوات لما من شأنه تشجيع المستثمرين في هذا المجال ويساعد على تطور صناعة السينما في اليمن».

وأكد الصباحي على الدور الذي يمكن ان تلعبه السينما في الترويج السياحي لليمن في الخارج..وقال» ذلك سيعمل على تحقيق هدفين رئيسيين الاول عرض ما تزخر به اليمن من مواقع تاريخية واثرية وجمال طبيعي لجذب السياح العرب والاجانب، والثاني جذب شركات الإنتاج السينمائية للتصوير داخل اليمن وهذا بدوره يساعد في عملية الترويج السياحي والتنمية الاقتصادية» .

وزير الأوقاف: نسعى إلى تعديل قانون الوقف الشرعي وحصر وتوثيق أراضي الأوقاف

الحوطة /سبأ:

قال وزير الأوقاف والإرشاد حمود الهتار بأن الوزارة تسعى لإصدار تعديل قانون الوقف الشرعي رقم 23 لسنة 92 حيث يتضمن التعديل إعادة النظر في شروط المتولين للأوقاف سواء كانت أوقاف عامة أم خاصة.

وأوضح الهتار لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المشروع يشتمل على أثنى عشر شرطا لعزل متولي الأوقاف إذا أخل بإحدى هذه الشروط عن إدارة الأوقاف.. مبينا شروط المتولي بأن يكون مسلما مكلفا عادلا وأمينا رشيدا حسن التصرف قادرا على إدارة الوقف محافظا على الشعائر الدينية حسن السيرة والسلوك.

وأفاد وزير الأوقاف والإرشاد بأن مشروع القرار يتضمن أيضا إنشاء المجلس الأعلى للأوقاف والإرشاد ليقوم بدوره في تعزيز الرقابة على إدارة الأوقاف من خلال إقرار الخطط والبرامج المتعلقة بالأوقاف والإرشاد والموازنات والحسابات الختامية , وكذلك الرقابة على عملية استبدال الأعيان الموقوفة بما هو أنفع منها..مشيرا إلى أن المشروع يحتوى كذلك على نصوص تتعلق بتجريم الاعتداء على الأموال الموقوفة أو سنداتها ومعاقبة من يقوم بالاعتداء عليها اعتمادا على قوته أو سلطته أو نفوذه أو وظيفته أو جاهه أو بناء على محررات أو وثائق مزورة.

ولفت الهتار إلى أن العقوبات التي تضمنها المشروع تشمل السجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات وكذلك ثلاث سنوات سجن أو غرامه ثلاثمائة ألف ريال أذا ما كانت عملية الاعتداء تمت بغير تلك الوسائل المذكورة سابقاً.

ونوه وزير الأوقاف والإرشاد بأن المشروع المقدم قد أقر من قبل مجلس الوزراء وطرح على البرلمان الذي بدوره قام بإحالته إلى لجنة العدل والأوقاف لمناقشته وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة القادمة.. مؤكدا أهمية مشروع القانون كونه سيضمن حماية الأوقاف واستعادة ما اغتصب من الأموال وسيضع حد لكل من يعتدي على أموال وممتلكات ومستندات الأوقاف.

وفيما يتعلق بخطط وبرامج الوزارة أوضح وزير الأوقاف والإرشاد بأن الوزارة تعكف حاليا لتنفيذ عملية حصر وتوثيق أراضي الأوقاف وكيفية حسن استغلالها واستثمارها الاستثمار الأمثل، وكذلك تنفيذ الربط الشبكي لعدد تسع محافظات كمرحلة أولى وربطها بمركز المعلومات بالوزارة بصنعاء.

إعلان
إعلان
إعلان